

## سريلانكا تكشف عن خطة لإعادة هيكلة الديون بعد أزمته الاقتصادية



كشف المصرف المركزي السريلانكي عن خطة واسعة النطاق لإعادة هيكلة الديون، الخميس، تهدف إلى تحقيق الاستقرار بعد أزمة اقتصادية غير مسبوقه العام الماضي، أدت لإطاحة الرئيس آنذاك غوتابايا راجاباكسا. وتأتي الخطوة بعدما خفضت كولومبو الدعم وضاعفت الضرائب وتعهدت خصخصة مئات الشركات التابعة للدولة بناء على خطة إنقاذ بقيمة 2.9 مليار دولار اتفقت عليها مع صندوق النقد الدولي في آذار/ مارس. وبموجب الاتفاق، يتعين على سريلانكا خفض الأموال اللازمة لسداد ديونها بتلثين في السنوات الأربع المقبلة من أجل موازنة حساباتها وتصحيح الوضع المالي في الجزيرة التي تعاني الإفلاس. وأفاد المصرف، الخميس، بأنه سيعرض خفضاً بنسبة 30 في المئة على السندات المقومة بالدولار، بما في ذلك السندات السيادية الدولية التي تشكل أكثر من ربع إجمالي الدين الخارجي لسريلانكا. واستثنى المقرضون الثنائيون، لكن سيطلب منهم تمديد استحقاق قروضهم لمدة تصل إلى 15 عاماً بمعدل فائدة سنوية ثابت يبلغ 1.5 في المئة، مع تعليق لدفع الفوائد مدته تسع سنوات. وقال حاكم المصرف المركزي ناندالال ويرسنغه «هذا ما نطلبه»، مضيفاً أن المفاوضات مستمرة مع الدائنين الثنائيين.

توقعت كولومبو استكمال إعادة هيكلة الديون الخارجية بحلول آب/ أغسطس الماضي، لكن الخطوة تعطلت مع رفض الصين، أكبر دائن ثنائي للبلاد، خفض قيمة الديون المترتبة مفضلة بدلاً من ذلك عرض قروض جديدة على سريلانكا، لسداد الديون القديمة.

وتعود نحو 52 في المئة من ديون سريلانكا الثنائية إلى الصين، تليها اليابان والهند.

تخلّفت سريلانكا عن سداد دينها الخارجي البالغ 46 مليار دولار في نيسان/ إبريل العام الماضي، بعدما نفذت لديها العملات الأجنبية لتمويل واردات المواد الغذائية والوقود والأدوية.

وأدت احتجاجات استمرت عدة شهور ضد سوء إدارة الاقتصاد إلى إطاحة راجاباكسا في أواخر تموز/ يوليو بينما واجه سكان البلاد البالغ عددهم 22 مليوناً نقصاً كبيراً في المواد الاستهلاكية.

وقضى السائقون أياماً عدة بانتظار البنزين في محطات الوقود في ظل شح في المواد الغذائية بينما نفذت الأدوية الأساسية من المستشفيات.

وبلغ التضخم ذروته في أيلول/ سبتمبر مسجلاً 69.8 في المئة فيما انكمش الاقتصاد بنسبة 7.8 في المئة العام الماضي. وضاعف الرئيس رانيل وكريمسينغه الذي خلف راجاباكسا الضرائب وألغى الدعم بما يتوافق مع اتفاق صندوق النقد الدولي، وخفت حدة النقص مذاك.

ودعت حكومة وكريمسينغه البرلمان لعقد جلسة السبت، للتصويت على مقترحات إعادة الهيكلة بينما أغلقت المصارف أبوابها خمسة أيام متتالية اعتباراً من الخميس.

وأفاد البنك المركزي بأن التعاملات المالية المرتبطة بمقترح إعادة الهيكلة ستدخل حيز التطبيق مع فتح الأسواق الثلاثاء.

((أ ف ب